Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 4 - 2026 - Pages 216-231
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

The Level of Disclosure Regarding Information Technology and Cybersecurity Risks in the Annual Reports of Libyan Commercial Banks and Its Relationship to Bank Characteristics: An Analytical Study of Published Financial Reports

Salah Alsharif Omran Abogarbuaa[*1],Muftah Mohamed Muftah Ben Zaied[2]
[1]Accounting Department, Faculty of Economics and Commerce - Al-Qarahbulli, Elmergib University, Libya.
[2] Faculty member at the Libyan Authority for Scientific Research, Libya
[*]**Email (for reference researcher:** saaabogarbuu@elmergib.edu.ly

مستوى الإفصاح عن مخاطر تقنية المعلومات والأمن السيبراني في التقارير السنوية للمصارف التجارية الليبية وعلاقته بخصائص المصرف: دراسة تحليلية للتقارير المالية المنشورة

صلاح الشريف عمران ابوقربوعة[*1] ، مفتاح محمد مفتاح بن زايد [2]
[1] قسم المحاسبة ،كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي- جامعة المرقب ، ليبيا
[2] عضو هيئة تدريس بالهيئة الليبية للبحث العلمي ، ليبيا

تاريخ الاستلام: 27-09-2026، تاريخ القبول: 18-11-2026، تاريخ النشر 21-11-2026

Abstract
This study aimed to measure the level of disclosure regarding information technology and cybersecurity risks within the annual reports and published financial statements of Libyan commercial banks. It further explored the relationship between this disclosure level and four bank-specific characteristics: size, profitability, ownership type (public or private), and the type of external auditor. Employing a descriptive-analytical approach and content analysis, the study developed an unweighted disclosure index consisting of 25 items categorized into five dimensions. This index was based on the Basel Committee's principles for operational resilience (2021), contemporary cybersecurity disclosure requirements, and existing academic literature. The index was applied to all accessible reports published on the banks' official websites for the 2021–2024 period. Two banks met the inclusion criteria—the National Commercial Bank (public) and Al-Yaqeen Bank (private)—yielding five observations (bank-year pairs). The study found that the level of disclosure is extremely low, with an overall mean index score of 9.6% (median: 4%; range: 4%–24%). There was a complete absence of disclosure regarding response, recovery, and business continuity, as well as concerning cybersecurity incidents and their impacts. The only frequently reported item was the investment amount in IT systems and computing infrastructure (appearing in 80% of the observations), indicating that the current disclosure practice is purely quantitative (accounting-based) rather than descriptive. The private bank recorded an average disclosure rate of 18%—higher than the 4% recorded by the public bank—despite its smaller size. However, the observed differences and the relationships involving size and profitability did not reach statistical significance. Furthermore, it was not possible to test the impact of the external auditor, as their identity was not disclosed in the majority of the cases examined. The study also revealed that the majority of Libyan commercial banks do not make their annual reports available to the public. The study recommends that the Central Bank of Libya issue

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

mandatory minimum disclosure requirements regarding cybersecurity risks and mandate that banks publish their full annual reports, including the external auditor's report.

Keywords: Cybersecurity risk disclosure, IT risks, Libyan commercial banks, bank characteristics, disclosure index, content analysis.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح عن مخاطر تقنية المعلومات والأمن السيبراني في التقارير السنوية والقوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية الليبية، واستكشاف علاقته بأربع من خصائص المصرف هي: الحجم، والربحية، ونوع الملكية (عامة أو خاصة)، ونوع مراجع الحسابات الخارجي. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب تحليل المحتوى، إذ بُني مؤشر إفصاح غير مرجح مكوّن من (25) بنداً موزعة على خمسة أبعاد، استناداً إلى مبادئ لجنة بازل للمرونة التشغيلية (2021) ومتطلبات الإفصاح السيبراني الحديثة والدراسات السابقة. وطُبّق المؤشر على جميع التقارير التي أمكن الوصول إليها منشورةً على المواقع الرسمية للمصارف عن الفترة 2021–2024، فاستوفى الشروط مصرفان هما المصرف التجاري الوطني (عام) ومصرف اليقين (خاص)، بواقع خمس مشاهدات (مصرف–سنة). وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح منخفض جداً، إذ بلغ متوسط المؤشر الكلي 9.6% (الوسيط 4%، المدى من 4% إلى 24%)، وانعدم الإفصاح كلياً في بُعد الاستجابة والتعافي واستمرارية الأعمال وفي بنود الإفصاح عن الحوادث السيبرانية وآثارها، وكان البند الوحيد الشائع هو الإفصاح عن مبالغ الاستثمار في الأنظمة والحاسبات (80% من المشاهدات)، أي أن الإفصاح القائم محاسبي رقمي لا وصفي. وسجّل المصرف الخاص متوسط إفصاح (18%) أعلى من المصرف العام (4%) رغم صغر حجمه، غير أن الفروق والعلاقات مع الحجم والربحية لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية، ولم يمكن اختبار أثر المراجع الخارجي لعدم الإفصاح عن اسمه في أغلب المشاهدات. كما كشفت الدراسة أن غالبية المصارف التجارية الليبية لا تتيح تقاريرها السنوية للعموم. وتوصي الدراسة مصرف ليبيا المركزي بإصدار متطلبات إفصاح دنيا ملزمة عن مخاطر الأمن السيبراني، وبإلزام المصارف بنشر تقاريرها السنوية كاملة متضمنة تقرير المراجع الخارجي.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني، مخاطر تقنية المعلومات، المصارف التجارية الليبية، خصائص المصرف، مؤشر الإفصاح، تحليل المحتوى.

المقدمة

أصبحت التقنية الرقمية العمود الفقري للعمل المصرفي المعاصر؛ فأنظمة الحسابات الأساسية، والمقاصة الإلكترونية، وشبكة سويفت، والبطاقات، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، كلها قنوات تنقل القيمة وتخزّن بيانات حساسة، وتمثل في الوقت نفسه نقاط تعرّض للهجمات السيبرانية. ولهذا أدرجت لجنة بازل للرقابة المصرفية في مبادئها للمرونة التشغيلية الصادرة في مارس 2021 مرونةَ تقنية المعلومات والاتصالات، بما فيها الأمن السيبراني، مبدأً مستقلاً ضمن سبعة مبادئ، ونبهت إلى أن الحوادث السيبرانية من أبرز الأحداث القادرة على تعطيل العمليات الحرجة للمصارف (Basel Committee on Banking Supervision [BCBS], 2021a, pp. 1–3). كما أكدت اللجنة في نشرتها الخاصة بالأمن السيبراني أن برمجيات الفدية ستظل من أبرز التهديدات التي يواجهها القطاع المصرفي (BCBS, 2021c).

وفي موازاة ذلك، اتجه المنظمون في الأسواق المتقدمة إلى تحويل الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني من ممارسة طوعية إلى متطلب إلزامي؛ إذ ألزمت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية الشركات المدرجة منذ عام 2023 بإفصاح سنوي عن إدارة المخاطر السيبرانية واستراتيجيتها وحوكمتها، إضافة إلى الإفصاح في الوقت المناسب عن الحوادث الجوهرية (U.S. Securities and Exchange Commission [SEC], 2023). وقد أظهرت الأدلة الأولية على تطبيق هذا المتطلب أن جودة الإفصاح تتفاوت بين الشركات وتتأثر بالحجم والأداء المالي وجودة المراجع الخارجي (Haapamäki & Sihvonen, 2026).

أما في البيئة الليبية، فقد اكتسب الموضوع إلحاحاً خاصاً؛ فقد أعلن مصرف ليبيا المركزي في يونيو 2026 تعرّض عدد من أنظمته وخدماته التقنية لحادث سيبراني، مع تفعيل خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال (العربي الجديد، 2026)، ثم أُقرّ بتسريب عينة من بياناته على الشبكة المظلمة تضمنت ملفات تخص عدداً من المصارف الخاضعة لإشرافه (الشرق الأوسط، 2026). وتكشف هذه الوقائع أن المخاطر السيبرانية في القطاع المصرفي الليبي لم تعد احتمالاً نظرياً، وأن أصحاب المصالح – من مودعين ومساهمين وجهات رقابية – بحاجة إلى معلومات منشورة تتيح لهم تقييم مدى استعداد كل مصرف لهذه المخاطر.

ويتسم القطاع المصرفي الليبي بخصائص تجعل دراسة الإفصاح فيه ذات قيمة مضافة: فهو قطاع مركّز تستحوذ فيه أربعة مصارف كبرى (الجمهورية، والتجاري الوطني، والوحدة، والصحارى) على نحو 70% من إجمالي الأصول (مصرف ليبيا المركزي، 2024، ص. 9)، وتتداخل فيه الملكية العامة مع الخاصة، إذ يُعدّ المصرف المركزي المساهم الأكبر في المصارف المملوكة للدولة (البنك الدولي، 2020، ص. 7). كما أن الدراسات الليبية السابقة رصدت انخفاضاً في مستويات الإفصاح الطوعي عموماً (Hawashe, 2014) وفي الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية خصوصاً (العشيبي

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والوكيل، 2023)، دون أن تفرد – في حدود اطلاع الباحثين – دراسة مستقلة للإفصاح عن مخاطر تقنية المعلومات والأمن السيبراني وعلاقته بخصائص المصرف. ومن هنا تنبع هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة

على الرغم من التوسع المتسارع في الخدمات المصرفية الإلكترونية في ليبيا، وتحديث البنية التحتية لأنظمة الدفع منذ عام 2017 (البنك الدولي، 2020، ص. 44)، فإن الإطار التنظيمي الليبي لا يتضمن – في حدود ما أتيح للباحث من تشريعات ومنشورات – متطلبات إفصاح محددة عن مخاطر الأمن السيبراني في التقارير السنوية للمصارف. ويترتب على ذلك أن يظل الإفصاح في هذا المجال اختيارياً تتحكم فيه إدارات المصارف، مما يطرح تساؤلاً حول مستواه ومحدداته. وقد أشار البنك الدولي إلى ضعف المعلومات المالية الموثوقة على المستوى الجزئي في ليبيا، وأوصى بتدعيم قدرات المصرف المركزي في مجالات منها مراقبة مخاطر تقنية المعلومات (البنك الدولي، 2020، ص. 10–11). وعليه تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما مستوى الإفصاح عن مخاطر تقنية المعلومات والأمن السيبراني في التقارير السنوية المنشورة للمصارف التجارية الليبية، وهل يختلف هذا المستوى باختلاف خصائص المصرف؟

ويتفرع عنه التساؤلات الآتية:

1. ما مستوى الإفصاح الكلي عن مخاطر تقنية المعلومات والأمن السيبراني في التقارير المنشورة للمصارف التجارية الليبية، وما مستواه في كل بُعد من أبعاده الخمسة؟
2. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف ومستوى الإفصاح؟
3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصرف ومستوى الإفصاح؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح بين المصارف العامة والمصارف الخاصة؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح تُعزى إلى نوع مراجع الحسابات الخارجي؟

أهداف الدراسة

1. بناء مؤشر لقياس الإفصاح عن مخاطر تقنية المعلومات والأمن السيبراني يلائم البيئة المصرفية الليبية ويستند إلى المرجعيات الدولية.
2. قياس المستوى الكلي للإفصاح ومستوى كل بُعد من أبعاده في التقارير المنشورة للمصارف التجارية الليبية.
3. اختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح وكل من حجم المصرف وربحيته.
4. اختبار الفروق في مستوى الإفصاح وفقاً لنوع الملكية ونوع المراجع الخارجي.
5. تقديم توصيات للجهات الرقابية وإدارات المصارف لتحسين الإفصاح في هذا المجال.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية

تسهم الدراسة في سد فجوة بحثية في أدبيات الإفصاح المحاسبي في ليبيا، إذ انصرفت الدراسات السابقة إلى الإفصاح الطوعي العام (Hawashe, 2014; Kribat et al., 2013) أو إلى المخاطر المالية والتشغيلية بمعناها التقليدي (العشيبي والوكيل، 2023)، في حين بقيت مخاطر الأمن السيبراني بعيدة عن الفحص التطبيقي. كما تمتد الدراسة بأدبيات الإفصاح السيبراني – التي تركّز معظمها على الأسواق المتقدمة (Gao et al., 2020; Li et al., 2018) – إلى بيئة ناشئة تتسم بالهشاشة المؤسسية وضعف سوق رأس المال.

الأهمية العملية

توفر الدراسة لمصرف ليبيا المركزي ولسوق الأوراق المالية الليبي صورة قابلة للقياس عن واقع الإفصاح، تصلح أساساً لإصدار متطلبات إفصاح دنيا، وتمنح إدارات المصارف مرجعاً لمقارنة ممارساتها بنظيراتها، وتمكّن المودعين والمستثمرين من تقييم المخاطر التقنية بصورة أفضل.

الإطار النظري

مفهوم مخاطر تقنية المعلومات والأمن السيبراني في المصارف

تُعرَّف مخاطر تقنية المعلومات بأنها احتمال تعرض المصرف لخسائر ناجمة عن قصور أنظمة المعلومات أو أعطالها أو عدم كفاية الضوابط عليها، وهي جزء من المخاطر التشغيلية بمفهوم بازل. أما مخاطر الأمن السيبراني فهي الشق المتعلق بالتهديدات المتعمدة عبر الفضاء الرقمي، كالاختراق، وبرمجيات الفدية، والتصيد، وهجمات حجب الخدمة، وتسريب البيانات. وقد أعادت لجنة بازل في مراجعتها لمبادئ الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية عام 2021 التأكيد على مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات، بما فيها التعرض للتهديدات السيبرانية، وربطت ذلك بمفهوم المرونة التشغيلية؛ أي قدرة المصرف على تقديم عملياته الحرجة أثناء الاضطراب (BCBS, 2021b; Financial Stability Institute, 2022).

وتتضمن مبادئ المرونة التشغيلية سبعة مجالات: الحوكمة، وإدارة المخاطر التشغيلية، وتخطيط استمرارية الأعمال واختبارها، ورسم الترابطات والاعتماديات، وإدارة الاعتماد على الأطراف الثالثة، وإدارة الحوادث، ومرونة تقنية المعلومات والاتصالات بما فيها الأمن السيبراني (BCBS, 2021a). وقد استُرشد بهذه المجالات في تصميم أبعاد مؤشر الإفصاح المستخدم في هذه الدراسة.

الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 4 - 2026 - Pages 216-231
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

يُقصد بالإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني ما ينشره المصرف في تقاريره السنوية من معلومات عن طبيعة تعرضه للمخاطر السيبرانية، وكيفية حوكمتها وإدارتها، والإجراءات المتخذة للوقاية منها والاستجابة لها، وما وقع من حوادث وآثارها. ويواجه هذا النوع من الإفصاح معضلة واضحة: فالإفصاح التفصيلي قد يكشف ثغرات يمكن أن يستغلها المهاجمون، في حين يحرم الإفصاح المقتضب أصحاب المصالح من معلومات مهمة لتقييم المخاطر. ولذلك تتجه المتطلبات الحديثة إلى الإفصاح عن العمليات والحوكمة والآثار الجوهرية، دون التفاصيل التقنية التي قد تضر بأمن المنشأة (SEC, 2023).

وقد تطورت الأدبيات في هذا المجال عبر مرحلتين: مرحلة الإفصاح شبه الإلزامي في الولايات المتحدة بعد إرشادات هيئة الأوراق المالية لعام 2011، حيث وُجد أن الإرشادات زادت من الإفصاح عن عوامل المخاطر السيبرانية وأن هذا الإفصاح يحمل محتوى معلوماتياً (Li et al., 2018)، ثم مرحلة الإفصاح الإلزامي بعد قاعدة عام 2023 التي أظهرت أدلتها الأولى أن البند الجديد قدّم محتوى إضافياً لا مجرد نقل لإفصاحات سابقة (Haapamäki & Sihvonen, 2026). أما في الاقتصادات الناشئة، فما يزال الإفصاح طوعياً في الغالب، وهو ما يجعل دراسة محدداته أكثر أهمية.

البيئة المصرفية والتنظيمية في ليبيا

ينظم العمل المصرفي في ليبيا القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف وتعديلاته، ويتولى مصرف ليبيا المركزي الإشراف والرقابة على المصارف. وبحسب تقرير مصرف ليبيا المركزي عن أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف لعام 2023، بلغ عدد المصارف المشمولة (20) مصرفاً – بما فيها وحدة الدينار الليبي بالمصرف الليبي الخارجي – تعمل من خلال (650) فرعاً ووكالة، وبلغ إجمالي الأصول نحو 158.7 مليار دينار، وسجّل معدل العائد على الأصول على مستوى القطاع 0.7% والعائد على حقوق الملكية 12.1% (مصرف ليبيا المركزي، 2024، ص. 3–5، 31). ويُبيّن الجدول (1) أبرز هذه المؤشرات.

جدول (1): أبرز مؤشرات القطاع المصرفي الليبي (2022–2023)

المؤشر	2022	2023
إجمالي الأصول (مليون دينار)	148,529.9	158,699.5
إجمالي ودائع العملاء (مليون دينار)	102,052.7	125,943.9
إجمالي القروض والتسهيلات (مليون دينار)	22,971.0	28,510.4
أرباح الفترة (مليون دينار)	830.4	1,048.1
العائد على الأصول(%)	0.6	0.7
العائد على حقوق الملكية(%)	10.7	12.1
حصة أكبر أربعة مصارف من الأصول(%)	—	70.0
عدد الفروع والوكالات	642	650

المصدر: مصرف ليبيا المركزي (2024، ص. 6، 9، 31).

وقد شهد القطاع تحولات في الملكية؛ ففي حين تهيمن المصارف المملوكة للدولة على الجزء الأكبر من الودائع، دخلت المصارف الخاصة السوق بعد السماح لرأس المال الخاص بموجب القانون رقم (1) لسنة 1993، كما دخل شركاء أجانب استراتيجيون في بعض المصارف كمصرف الصحارى والوحدة (البنك الدولي، 2020، ص. 22، 30). وقد صنّف البنك الدولي المصارف التسعة عشر العاملة إلى مصارف عامة، ومصارف مختلطة تشارك فيها الدولة، ومصارف خاصة (البنك الدولي، 2020، ص. 30)، وهو التصنيف الذي تعتمده هذه الدراسة لقياس متغير الملكية (الملحق 2).

ومن الناحية الرقابية على التقارير المالية، أصدر مصرف ليبيا المركزي المنشور رقم (1) لسنة 2023 بشأن دليل إجراءات مراجعة الحسابات الختامية للمصارف العاملة بليبيا (مصرف ليبيا المركزي، 2023). كما ألزمت رسالة دورية للمصرف المركزي برقم (05189/2025) المصارفَ بنشر قوائمها المالية تعزيزاً للشفافية، وقد نشرت مصارف قوائمها عن السنة المالية 2024 استناداً إليها (مصرف التجارة والتنمية، 2025). ويُعدّ ذلك تطوراً مهماً، إذ لاحظ البنك الدولي أن أياً من المصارف المملوكة للدولة لم ينشر قوائمه المالية في الفترة السابقة لتقريره (البنك الدولي، 2020، ص. 9). وتجدر الإشارة إلى أن سوق الأوراق المالية الليبي توقف عن العمل منذ عام 2014 (البنك الدولي، 2020، ص. 23)، ثم استأنف التداول في نهاية عام 2023، مما يحدّ من دور ضغوط السوق في تحفيز الإفصاح.

النظريات المفسرة للإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني

نظرية الوكالة

ترى نظرية الوكالة أن انفصال الملكية عن الإدارة يولّد عدم تماثل في المعلومات وتكاليف وكالة، وأن الإفصاح أداة لتخفيض هذه التكاليف (Jensen & Meckling, 1976, pp. 308–310). وتتزايد تكاليف الوكالة مع كبر حجم المنشأة وتعدد أصحاب المصالح فيها، مما يدفع المصارف الكبيرة إلى إفصاح أوسع. كما تفترض النظرية أن المراجع الخارجي ذا

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجودة الأعلى يمثل آلية رقابية تحدّ من سلوك الإدارة الانتهازي، وأن المراجعين الأكبر أكثر حرصاً على سمعتهم وأقل اعتماداً على عميل بعينه (DeAngelo, 1981).

نظرية الإشارة

تفترض نظرية الإشارة أن الطرف الأكثر معرفة يرسل إشارات ذات كلفة للتمييز بين الجيد والرديء (Spence, 1973). وفي سياق الدراسة، قد تفصح المصارف ذات الأداء الأفضل والممارسات الأمنية المتقدمة عن معلوماتها السيبرانية لتمييز نفسها وتعزيز ثقة العملاء، في حين تميل المصارف الأضعف إلى الصمت.

نظرية الشرعية

تقوم نظرية الشرعية على أن المنشآت تسعى إلى إثبات توافق أنشطتها مع قيم المجتمع وتوقعاته (Suchman, 1995). وتتعرض المصارف العامة الكبيرة لرقابة مجتمعية وسياسية أكبر، وقد تستخدم الإفصاح عن الأمن السيبراني – لا سيما بعد الحوادث المعلنة – لترميم الشرعية والطمأنة.

نظرية تكاليف الملكية

في المقابل، تشير نظرية تكاليف الملكية إلى أن المنشآت تمتنع عن الإفصاح حين تكون كلفته – بما في ذلك كشف معلومات حساسة للمنافسين أو للمهاجمين – أعلى من منافعه (Verrecchia, 1983). وتفسر هذه النظرية تحفّظ المصارف عن الإفصاح عن الحوادث السيبرانية وتفاصيل ضوابطها.

الدراسات السابقة وتطوير الفرضيات

دراسات الإفصاح في المصارف الليبية

قاس Kribat et al. (2013) مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للمصارف الليبية قبيل افتتاح سوق الأوراق المالية باستخدام مؤشر إفصاح وانحدار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، ووجدوا أن متوسط ما يُفصح عنه يزيد قليلاً على نصف البنود الممكنة، وأن مستوى الإفصاح يرتبط بمستوى الأرباح. وقاس Hawashe (2014) الإفصاح الطوعي في (54) تقريراً سنوياً لمصارف تجارية ليبية مدرجة وغير مدرجة خلال الفترة 2006–2011 بمؤشر غير مرجح من (63) بنداً، فبلغ متوسط الإفصاح 38%، وكان الحجم والإدراج في السوق المتغيرين الوحيدين ذوي الدلالة، في حين لم تكن الربحية والملكية الحكومية والأجنبية ذات دلالة. وتناول العشيبي والوكيل (2023) الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية في تسعة مصارف تجارية ليبية خلال 2014–2017 وفق توصيات بازل، فوجدا مستوى إفصاح ضعيفاً جداً بلغ 5.51%، وعدم مراعاة المصارف لتوجيهات بازل 2 و3.

دراسات الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني

على المستوى الإقليمي، قاس Elsayed et al. (2024) الإفصاح عن الأمن السيبراني بالتحليل النصي اليدوي في عينة من المصارف المدرجة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال 2019–2021، ووجدوا أن متوسطه ارتفع من 17% عام 2019 إلى 19.6% عام 2021، وأن له أثراً في أداء المصارف يتأثر بوجود مدير للمخاطر ولجنة لتقنية المعلومات وبحجم مجلس الإدارة. وفي السعودية، وجد Alsadoun and Albaz (2025) في دراسة للشركات خلال 2015–2022 أن الحجم والعمر والرافعة والربحية تؤثر إيجاباً ومعنوياً في الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني.

وفي الاقتصادات الناشئة الأخرى، توصل Singh (2025) في دراسة (100) شركة هندية غير مالية إلى أن الحجم والرافعة ومعامل بيتا محددات معنوية للإفصاح الطوعي عن المخاطر السيبرانية، مدعماً تفسيرات نظريتي الوكالة والإشارة. وفي المصارف، وجد Ain et al. (2023) في مصارف جنوب شرق آسيا أن الحجم مقيساً بلوغاريتم إجمالي الأصول هو المتغير الوحيد ذو الأثر الإيجابي المعنوي، دون الربحية والرافعة وتشكيل المجلس. وفي بنغلاديش بحث Mazumder and Hossain (2022) أثر تكوين مجلس الإدارة في الإفصاح السيبراني الطوعي في القطاع المصرفي.

وعلى مستوى الأسواق المتقدمة، وجد Gao et al. (2020) أن إفصاحات الشركات الأمريكية عن المخاطر السيبرانية تتأثر بخصائص الصناعة والحجم، وتوصل Haapamäki and Sihvonen (2026) في تحليل (3,440) إفصاحاً إلزامياً إلى أن جودة الإفصاح تتحدد أساساً بالحجم والأداء المالي وجودة المراجع والتعرض للمخاطر، وإن كانت هذه العوامل تفسر جزءاً متوسطاً من التباين. وجمعت مراجعة منهجية حديثة محددات الإفصاح السيبراني في الأدبيات، ومنها الحجم والربحية والرافعة والملكية المؤسسية والأجنبية ووجود لجنة للتقنية والحوادث السابقة (Sari et al., 2024).

التعقيب على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

يتضح من العرض السابق:

(1) أن الدراسات الليبية لم تتناول الإفصاح عن المخاطر السيبرانية تحديداً.

(2) أن الحجم هو المحدد الأكثر اتساقاً عبر البيئات.

(3) أن نتائج الربحية والملكية متباينة.

(4) أن أثر نوع المراجع الخارجي في الإفصاح السيبراني لم يُختبر بالقدر الكافي في البيئات الناشئة.

وتمتاز هذه الدراسة بتطبيقها على فترة حديثة (2023–2024) تزامنت مع إلزام المصارف الليبية بنشر قوائمها، وبتصميم مؤشر مستند إلى مبادئ بازل للمرونة التشغيلية.

فرضيات الدراسة

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

حجم المصرف: تتحمل المصارف الكبيرة تكاليف وكالة أعلى، وتخضع لرقابة أوسع، وتمتلك موارد لإعداد إفصاح أشمل، كما أن كلفة الإفصاح الحدية لديها أقل. وقد أكدت أغلب الدراسات العلاقة الإيجابية (Ain et al., 2023; Hawashe, 2014; Singh, 2025). وعليه:

ف1 :توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف ومستوى الإفصاح عن مخاطر تقنية المعلومات والأمن السيبراني.

الربحية: وفق نظرية الإشارة، تميل المصارف الأكثر ربحية إلى الإفصاح لتمييز نفسها، كما أنها أقدر على الاستثمار في الأمن السيبراني والإفصاح عنه. وقد وجد Kribat et al. (2013) ارتباط الإفصاح بالأرباح في المصارف الليبية، ووجد Alsadoun and Albaz (2025) أثراً إيجابياً للربحية. وعليه:

ف2: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصرف ومستوى الإفصاح عن مخاطر تقنية المعلومات والأمن السيبراني.

نوع الملكية: تتنازع هذا المتغير حجتان: فالمصارف العامة تخضع لضغوط الشرعية والمساءلة العامة، لكنها في البيئة الليبية أضعف في ممارسات الحوكمة وأقل نشراً لقوائمها (البنك الدولي، 2020، ص. 9)، في حين قد تتمتع المصارف الخاصة – لا سيما ذات الشركاء الأجانب – بممارسات حوكمة أكثر تطوراً. ونظراً لعدم حسم الاتجاه في الأدبيات (Hawashe, 2014)، تصاغ الفرضية بصيغة غير اتجاهية:

ف3: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح عن مخاطر تقنية المعلومات والأمن السيبراني بين المصارف العامة والمصارف الخاصة.

نوع المراجع الخارجي: يرتبط حجم مكتب المراجعة وانتماؤه إلى شبكة دولية بجودة المراجعة (DeAngelo, 1981)، وقد تبين أن جودة المراجع من محددات جودة الإفصاح السيبراني (Haapamäki & Sihvonen, 2026). وعليه:

ف4: يرتفع مستوى الإفصاح عن مخاطر تقنية المعلومات والأمن السيبراني في المصارف التي يراجع حساباتها مكتب مرتبط بشبكة مراجعة دولية مقارنة بغيرها.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في شقها النظري، والمنهج الاستقرائي في شقها التطبيقي، من خلال أسلوب تحليل المحتوى للتقارير السنوية والقوائم المالية المنشورة، وهو الأسلوب السائد في دراسات الإفصاح (Krippendorff, 2018; Linsley & Shrives, 2006). وتقتصر البيانات على مصادر ثانوية منشورة على الإنترنت، دون استبانات أو مقابلات.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العاملة في ليبيا والبالغ عددها (19) مصرفاً وفق قائمة البنك الدولي (2020، ص. 30) المبينة في الملحق (2). واعتُمد أسلوب الحصر الشامل لكل التقارير المتاحة، وفق الشروط الآتية:

1. أن يكون للمصرف تقرير سنوي أو قوائم مالية منشورة على موقعه الرسمي ومتاحة للعموم عن سنة أو أكثر من سنوات الفترة 2021–2024.
2. أن يكون الملف قابلاً للقراءة النصية (غير مصوّر ضوئياً بالكامل) بما يسمح بتحليل محتواه.
3. أن تتضمن البيانات المنشورة إجمالي الأصول وصافي الربح بما يسمح بقياس متغيري الحجم والربحية.

وقد جُمعت البيانات في أكتوبر 2026 بالبحث في المواقع الرسمية للمصارف ومحركات البحث، فلم يُتح الوصول إلى تقارير سنوية منشورة إلا لعدد محدود من المصارف، وهو ما يمثل بحد ذاته مؤشراً على ضعف الشفافية في القطاع. ويبيّن الجدول (2) التقارير التي حُصرت ووضعها في العينة.

جدول (2): التقارير المنشورة التي حُصرت ووضعها في عينة الدراسة

المصرف	الملكية	السنة	نوع الوثيقة المنشورة	الوضع في العينة
المصرف التجاري الوطني	عامة	2021	التقرير السنوي (القوائم المالية والإيضاحات)	مُدرج
المصرف التجاري الوطني	عامة	2022	التقرير السنوي (القوائم المالية والإيضاحات)	مُدرج
المصرف التجاري الوطني	عامة	2023	التقرير السنوي (القوائم المالية والإيضاحات)	مُدرج
مصرف اليقين	خاصة	2022	التقرير السنوي الرابع	مُدرج

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مصرف اليقين	خاصة	2023	التقرير السنوي الخامس	مستبعد :ملف مصوّر غير قابل للقراءة النصية
مصرف اليقين	خاصة	2024	التقرير السنوي	مُدرج
مصرف اليقين	خاصة	2021	القوائم المالية والإيضاحات	مستبعد :تعذّر الوصول إلى الملف
مصرف التجارة والتنمية	خاصة	2024	القوائم المالية	مستبعد :تعذّر الوصول إلى الملف
بقية المصارف (16 مصرفاً)	—	2021–2024	لم يُعثر على تقارير منشورة متاحة	غير مُدرجة

المصدر: إعداد الباحثان.المواقع الرسمية للمصارف (المصرف التجاري الوطني، 2021، 2022، 2023؛ مصرف اليقين، 2022، 2024).

وبذلك تتكون العينة النهائية من مصرفين، أحدهما عام (المصرف التجاري الوطني) والآخر خاص (مصرف اليقين)، بواقع خمس مشاهدات (مصرف–سنة) خلال الفترة 2021–2024. ويمثل المصرف التجاري الوطني أحد المصارف الأربعة الكبرى في القطاع، بينما يمثل مصرف اليقين المصارف الخاصة الصغيرة حديثة النشأة، مما يتيح مقارنة بين طرفي القطاع من حيث الحجم والملكية.

أداة القياس :مؤشر الإفصاح عن مخاطر تقنية المعلومات والأمن السيبراني

صُمم مؤشر إفصاح غير مرجح يتكون من (25) بنداً موزعة بالتساوي على خمسة أبعاد، اشتُقت من ثلاثة مصادر: (1) مبادئ لجنة بازل للمرونة التشغيلية ومبادئ إدارة المخاطر التشغيلية (BCBS, 2021a, 2021b)؛ (2) عناصر الإفصاح المطلوبة في قاعدة هيئة الأوراق المالية الأمريكية لعام 2023 (إدارة المخاطر والاستراتيجية والحوكمة والحوادث الجوهرية)؛ (3) البنود المستخدمة في الدراسات السابقة (Elsayed et al., 2024; Gao et al., 2020). ويُبيّن الجدول (3) أبعاد المؤشر، ويعرض الملحق (1) بنوده تفصيلاً.

جدول (3): أبعاد مؤشر الإفصاح عن مخاطر تقنية المعلومات والأمن السيبراني

الرمز	البُعد	عدد البنود	المرجعية الأساسية
ب1	الحوكمة والإشراف	5	لجنة بازل – (2021a) مبدأ الحوكمة؛ هيئة الأوراق المالية الأمريكية(2023)
ب2	تحديد المخاطر وتقييمها	5	لجنة بازل – (2021a, 2021b) إدارة المخاطر التشغيلية والأطراف الثالثة
ب3	الضوابط الوقائية	5	لجنة بازل – (2021a) مرونة تقنية المعلومات والأمن السيبراني
ب4	الاستجابة والتعافي واستمرارية الأعمال	5	لجنة بازل – (2021a) إدارة الحوادث واستمرارية الأعمال
ب5	الحوادث والأثر والاستثمار	5	هيئة الأوراق المالية الأمريكية (2023)؛Elsayed et al. (2024)
	المجموع	25	

الرمز	البُعد	عدد البنود	المرجعية الأساسية
ب1	الحوكمة والإشراف	5	مبدأ الحوكمة؛ هيئة الأوراق المالية الأمريكية)2023(– (2021a) لجنة بازل
ب2	تحديد المخاطر وتقييمها	5	إدارة المخاطر التشغيلية والأطراف الثالثة – (2021a, 2021b) لجنة بازل
ب3	الضوابط الوقائية	5	مرونة تقنية المعلومات والأمن السيبراني – (2021a) لجنة بازل
ب4	الاستجابة والتعافي واستمرارية الأعمال	5	إدارة الحوادث واستمرارية الأعمال – (2021a) لجنة بازل
ب5	الحوادث والأثر والاستثمار	5	Elsayed et al. (2024) هيئة الأوراق المالية الأمريكية)2023؛
	المجموع	25	

المصدر :إعداد الباحثان

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 4 - 2026 - Pages 216-231
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

ويُرمَّز كل بند ترميزاً ثنائياً: (1) إذا أُفصح عنه صراحةً في أي موضع من الوثيقة المنشورة (تقرير مجلس الإدارة، أو تقرير الحوكمة، أو إدارة المخاطر، أو الإيضاحات المتممة)، و(0) إذا لم يُفصح عنه. ويُحسب مؤشر الإفصاح لكل مصرف (Cooke, 1989) في كل سنة وفق المعادلة الآتية:

مؤشر الإفصاح = (مجموع البنود المفصح عنها ÷ 25) × 100

ويُحسب مؤشر كل بُعد بالطريقة ذاتها على بنوده الخمسة. واختير المؤشر غير المرجح لتجنب الذاتية في ترجيح البنود، ولكونه الأكثر استخداماً في الدراسات الليبية السابقة (Hawashe, 2014).

قواعد الترميز وضبط الثبات

اعتُمدت قواعد ترميز مكتوبة (الملحق 1) تشترط أن يتعلق النص صراحةً بتقنية المعلومات أو أمن المعلومات أو القنوات الإلكترونية؛ فلا تُحتسب الإشارات العامة إلى «إدارة المخاطر» أو «التدريب» أو «التأمين» ما لم تُخصَّص لهذا المجال. وطُبّق مبدأ التحفظ في الحالات الحدّية، فأُعطيت القيمة (0) لكل بند لا يدل عليه النص دلالة صريحة؛ ومن أمثلة ذلك: وجود إدارة عامة لتقنية المعلومات دون وحدة مخصصة لأمن المعلومات (البند 3)، وبند «مشروع الأنظمة» تحت التنفيذ دون وصف لأهدافه (البند 25). وأُعيد فحص كل مشاهدة بمطابقة التقرير السنوي مع القوائم المالية المنشورة للسنة ذاتها حيثما توافرت الوثيقتان، فجاءت النتائج متطابقة.

متغيرات الدراسة وقياسها

جدول (4): متغيرات الدراسة وطرق قياسها

المتغير	النوع	طريقة القياس	مصدر البيانات
مستوى الإفصاح الكلي	تابع	عدد البنود المفصح عنها ÷ 25 × 100	التقرير السنوي
حجم المصرف	مستقل	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	قائمة المركز المالي
الربحية	مستقل	صافي الربح ÷ إجمالي الأصول × 100	قائمتا الدخل والمركز المالي
نوع الملكية	مستقل (ثنائي)	1 =عامة أو مختلطة تشارك فيها الدولة؛ 0 = خاصة	البنك الدولي(2020)
نوع المراجع الخارجي	مستقل (ثنائي)	1 =مكتب عضو في شبكة مراجعة دولية؛ 0 = مكتب محلي	تقرير المراجع الخارجي

المصدر: إعداد الباحثان. بالاستناد إلى Hawashe (2014) وAin et al. (2023) وSingh (2025).

وتجدر الإشارة إلى أن المصارف المختلطة التي تشارك فيها الدولة (الصحارى، الوحدة، شمال أفريقيا) تُصنّف ضمن المصارف العامة لأن الدولة – ممثلة في المصرف المركزي – هي المساهم المسيطر فيها (البنك الدولي، 2020، ص. 23).

أساليب التحليل الإحصائي

في ضوء صغر حجم العينة (خمس مشاهدات لمصرفين)، اعتُمد التحليل الآتي، وعولجت البيانات ببرنامج إحصائي:

1-الإحصاء الوصفي (المتوسط، الوسيط، الانحراف المعياري، أدنى وأعلى قيمة) لمؤشر الإفصاح الكلي وأبعاده، والتكرارات والنسب لكل بند.

2-اختبار شابيرو–ويلك للتوزيع الطبيعي، ثم الاختبارات اللامعلمية المناسبة لصغر العينة.

3-معامل ارتباط سبيرمان لاختبار العلاقة بين الإفصاح وكل من الحجم والربحية (ف1، ف2).

4-اختبار مان–ويتني الدقيق لاختبار الفروق وفق نوع الملكية (ف3) ونوع المراجع (ف4).

ولم يُقدَّر نموذج انحدار متعدد لأن عدد المشاهدات أقل من الحد الأدنى اللازم لتقدير معاملات موثوقة، ولأن متغيري الحجم والملكية متطابقان تماماً في العينة (المصرف العام هو الأكبر والمصرف الخاص هو الأصغر)، مما يجعل فصل أثريهما متعذراً إحصائياً. ولذلك تُعامل نتائج الاختبارات الاستدلالية بوصفها نتائج استكشافية.

عرض النتائج وتحليلها

نتائج ترميز التقارير لكل مشاهدة

يعرض الجدول (5) درجات الإفصاح التي حصلت عليها كل مشاهدة في كل بُعد من أبعاد المؤشر، ومؤشر الإفصاح الكلي.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول (5): درجات الإفصاح لكل مصرف وسنة حسب الأبعاد (عدد البنود المفصح عنها من 5)

المصرف	السنة	ب1	ب2	ب3	ب4	ب5	المجموع (من 25)	% المؤشر الكلي
المصرف التجاري الوطني	2021	0	0	0	0	1	1	4
المصرف التجاري الوطني	2022	0	0	0	0	1	1	4
المصرف التجاري الوطني	2023	0	0	0	0	1	1	4
مصرف اليقين	2022	0	1	2	0	3	6	24
مصرف اليقين	2024	3	0	0	0	0	3	12

المصدر: نتائج تحليل المحتوى للتقارير المنشورة. ب1 الحوكمة والإشراف؛ ب2 تحديد المخاطر وتقييمها؛ ب3 الضوابط الوقائية؛ ب4 الاستجابة والتعافي؛ ب5 الحوادث والأثر والاستثمار.

ويتضح من الجدول أن المصرف التجاري الوطني حصل على الدرجة ذاتها (1 من 25) في السنوات الثلاث، وأن البند الوحيد المفصح عنه هو مبالغ الاستثمار في المنظومات الآلية وأجهزة الحاسب، الواردة في إيضاح الأصول غير الملموسة وملحق الأصول الثابتة؛ إذ بلغت تكلفة المنظومات 37,117,538 ديناراً عام 2023 مقابل 33,472,550 ديناراً عام 2022 (المصرف التجاري الوطني، 2023، ص. 17). ولا تتضمن التقارير المنشورة للمصرف تقريراً لمجلس الإدارة، ويقتصر إيضاح إدارة المخاطر فيها على مخاطر الائتمان والسوق والسيولة دون ذكر للمخاطر التشغيلية أو التقنية (المصرف التجاري الوطني، 2023، ص. 12).

أما مصرف اليقين فقد سجّل أعلى درجة في العينة عام 2022 (6 بنود، 24%)، إذ تضمن تقريره السنوي قسماً عن إدارة تقنية المعلومات أشار فيه إلى إجراءات حماية البريد الإلكتروني لمنع الانتحال والتصيد الاحتيالي، وإلى إضافة طبقة حماية لطلبات التطبيق المصرفي وجدار حماية لتطبيقات الويب، وإلى تضمين برنامج تعريف الموظفين الجدد ثقافة أمن المعلومات، وإلى خطط ترقية منظومة سويفت إلى معيار ISO 20022، فضلاً عن الإفصاح عن إضافات أجهزة الحاسب (مصرف اليقين، 2022). وفي عام 2024 تحوّل نمط إفصاح المصرف نحو الحوكمة، فأفصح عن وجود لجنة لحوكمة تقنية المعلومات ضمن لجان مجلس الإدارة الخمس، وعن مكتب لأمن المعلومات ضمن الهيكل التنفيذي (مصرف اليقين، 2024، ص. 12، 15)، في حين غابت عن تقريره البنود الوصفية للضوابط التقنية التي وردت في 2022.

الإحصاء الوصفي لمستوى الإفصاح

جدول (6): الإحصاء الوصفي لمؤشر الإفصاح الكلي وأبعاده (%) – ن = 5 مشاهدات

البُعد	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	الأدنى	الأعلى	الترتيب
ب1 الحوكمة والإشراف	12.0	0.0	26.83	0	60	2
ب2 تحديد المخاطر وتقييمها	4.0	0.0	8.94	0	20	4
ب3 الضوابط الوقائية	8.0	0.0	17.89	0	40	3
ب4 الاستجابة والتعافي واستمرارية الأعمال	0.0	0.0	0.00	0	0	5
ب5 الحوادث والأثر والاستثمار	24.0	20.0	21.91	0	60	1
المؤشر الكلي	9.6	4.0	8.76	4	24	—

المصدر :نتائج التحليل الإحصائي.

يبيّن الجدول (6) أن متوسط مؤشر الإفصاح الكلي بلغ 9.6% فقط، بوسيط 4%، أي أن المصرف النموذجي في العينة يفصح عن بند واحد من أصل خمسة وعشرين بنداً. وهو مستوى يقل كثيراً عن متوسط الإفصاح السيبراني في مصارف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي تراوح بين 17% و19.6% خلال 2019–2021 (Elsayed et al., 2024)، وعن متوسط الإفصاح الطوعي العام في المصارف الليبية البالغ 38% (Hawashe, 2014). وجاء بُعد الحوادث والأثر والاستثمار في المرتبة الأولى بمتوسط 24%، ويرجع ذلك كلياً إلى بند مبالغ الاستثمار التقني، بينما انعدم الإفصاح تماماً في بُعد الاستجابة والتعافي واستمرارية الأعمال.

جدول (7): تكرار الإفصاح عن البنود (البنود التي أُفصح عنها مرة واحدة على الأقل)

البند	البُعد	التكرار (من 5)	% النسبة
مبالغ الاستثمار أو الإنفاق على التقنية (23)	ب5	4	80

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

إشراف مجلس الإدارة أو لجانه على مخاطر التقنية (1)	ب1	1	20
وجود لجنة لتقنية المعلومات (2)	ب1	1	20
مسؤول أو وحدة لأمن المعلومات (3)	ب1	1	20
وصف أنواع التهديدات السيبرانية (7)	ب2	1	20
وصف ضوابط أمنية تقنية (11)	ب3	1	20
توعية الموظفين وتدريبهم على أمن المعلومات (14)	ب3	1	20
مخاطر القنوات الإلكترونية والتحول الرقمي (24)	ب5	1	20
خطط مستقبلية لتعزيز الأنظمة التقنية (25)	ب5	1	20
البنود الستة عشر الأخرى	—	0	0

المصدر :نتائج تحليل المحتوى.

ويكشف الجدول (7) أن ستة عشر بنداً من أصل خمسة وعشرين لم يُفصح عنها في أي مشاهدة، ومنها: سياسة أمن المعلومات، وتصنيف المخاطر التقنية فئةً مستقلة، ومخاطر مزودي الخدمات التقنية، والالتزام بالمعايير الدولية لأمن المعلومات، واختبارات الاختراق، وحماية بيانات العملاء، وخطط الاستجابة للحوادث واستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث، والتأمين السيبراني، والإفصاح عن الحوادث السيبرانية وآثارها.

خصائص المصارف

جدول (8): خصائص المصارف في كل مشاهدة

المصرف	السنة	إجمالي الأصول (دينار)	صافي الربح (دينار)	العائد على الأصول %	الملكية	المراجع الخارجي
التجاري الوطني	2021	23,496,786,887	53,648	0.0002	عامة	غير مفصح عنه
التجاري الوطني	2022	24,161,199,432	22,351	0.0001	عامة	غير مفصح عنه
التجاري الوطني	2023	24,859,722,929	(280,842)	(0.0011)	عامة	غير مفصح عنه
اليقين	2022	1,731,786,139	22,434,632	1.2955	خاصة	غير مفصح عنه
اليقين	2024	1,563,768,116*	(4,900,000)	(0.3133)	خاصة	مكتبان محليان

المصدر: التقارير المنشورة للمصرفين. * قيمة محسوبة من نص التقرير الذي أفاد بأن ودائع المصرف لدى مصرف ليبيا المركزي (1.079 مليار دينار) تمثل 69% من إجمالي الأصول، لأن قائمة المركز المالي منشورة بصيغة صورة (مصرف اليقين، 2024، ص. 44). صافي الربح لمصرف اليقين 2024 وارد في التقرير بصيغة مقرّبة (4.9 مليون دينار خسارة).

ويتضح من الجدول (8) التفاوت الكبير في الحجم بين المصرفين، إذ تزيد أصول المصرف التجاري الوطني على أربعة عشر ضعفاً من أصول مصرف اليقين، كما يُلاحظ أن صافي ربح المصرف التجاري الوطني ضئيل جداً قياساً بأصوله في السنوات الثلاث. ولم تتضمن أربع مشاهدات من خمس اسم المراجع الخارجي؛ فالتقارير المنشورة للمصرف التجاري الوطني تُدرج «تقرير المدقق الخارجي» في فهرس المحتويات دون أن يرد نصه في الملف المنشور، ولم يتضمن تقرير مصرف اليقين لعام 2022 تقرير المراجع.

اختبار الفرضيات

أظهر اختبار شابيرو–ويلك أن توزيع مؤشر الإفصاح لا يتبع التوزيع الطبيعي (W = 0.754، الدلالة = 0.033)، فاعتُمدت الاختبارات اللامعلمية. ويلخص الجدول (9) النتائج.

جدول (9): نتائج الاختبارات الإحصائية

الفرضية	الاختبار	القيمة	الدلالة	القرار
ف1: الحجم	ارتباط سبيرمان	ρ = −0.783	0.118	غير مدعومة
ف2: الربحية	ارتباط سبيرمان	ρ = 0.224	0.718	غير مدعومة
ف3: الملكية	مان–ويتني الدقيق	U = 0 (18 الخاص، 4%متوسط العام%)	0.200	غير دالة إحصائياً
ف4: المراجع الخارجي	—	تعذّر الاختبار	—	لم تُختبر

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي. ن = 5 مشاهدات.

الفرضية الأولى (الحجم): جاء معامل الارتباط سالباً (−0.783) وغير دال إحصائياً (0.118)، فلم تُدعم الفرضية. بل إن اتجاه العلاقة معاكس لما توقعته الفرضية، إذ سجّل المصرف الأكبر أدنى مستويات الإفصاح.

الفرضية الثانية (الربحية): جاء الارتباط موجباً ضعيفاً (0.224) وغير دال (0.718)، فلم تُدعم الفرضية. ويُلاحظ أن أعلى إفصاح (24%) تزامن مع أعلى عائد على الأصول في العينة (مصرف اليقين 2022)، لكن ذلك لا يكفي لإثبات علاقة.

الفرضية الثالثة (الملكية): بلغ متوسط الإفصاح في المصرف الخاص 18% مقابل 4% في المصرف العام، وكانت كل مشاهدات المصرف الخاص أعلى من كل مشاهدات المصرف العام (U = 0). غير أن الدلالة (0.200) هي أدنى قيمة ممكنة رياضياً لاختبار مان–ويتني الدقيق بمجموعتين حجمهما 3 و2، ومن ثم لم يكن بالإمكان بلوغ مستوى 0.05 مهما كان حجم الفرق؛ فالنتيجة تشير إلى اتجاه واضح لا يمكن تأكيده إحصائياً بهذا الحجم من العينة.

الفرضية الرابعة (المراجع الخارجي): تعذّر اختبار هذه الفرضية لأن اسم المراجع الخارجي لم يُفصح عنه في أربع مشاهدات من خمس، وكانت المشاهدة الوحيدة المتاحة (مصرف اليقين 2024) لمكتبين محليين غير معلن انتماؤهما إلى شبكة دولية. ويُعد غياب تقرير المراجع عن التقارير المنشورة نتيجة مستقلة ذات دلالة على ضعف الشفافية.

مناقشة النتائج

تكشف النتائج أن الإفصاح عن مخاطر تقنية المعلومات والأمن السيبراني في التقارير المنشورة للمصارف التجارية الليبية يكاد يكون غائباً، وأن ما يوجد منه يغلب عليه الطابع المحاسبي لا الوصفي؛ فالبند الأكثر تكراراً هو مبالغ المنظومات وأجهزة الحاسب الواردة في الإيضاحات بحكم متطلبات القياس المحاسبي للأصول، لا بقصد الإفصاح عن المخاطر. وبذلك يمكن القول إن الإفصاح القائم إفصاح «عَرَضي» ناتج عن متطلبات إلزامية أخرى، وليس إفصاحاً مقصوداً عن المخاطر. ويتسق ذلك مع ما توصل إليه العشيبي والوكيل (2023) من ضعف شديد في الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية (5.51%) في المصارف التجارية الليبية، ومع ملاحظة البنك الدولي ضعف ممارسات إدارة المخاطر والمعلومات المالية في القطاع (البنك الدولي، 2020، ص. 9–11).

ويُعد الغياب التام لبُعد الاستجابة والتعافي واستمرارية الأعمال، والإفصاح عن الحوادث وآثارها، لافتاً في ضوء الحوادث السيبرانية التي أعلنها مصرف ليبيا المركزي (العربي الجديد، 2026). ويمكن تفسير ذلك بنظرية تكاليف الملكية؛ إذ تخشى المصارف أن يكشف الإفصاح عن الحوادث أو عن تفاصيل الضوابط ثغرات قابلة للاستغلال أو يمس ثقة المودعين (Verrecchia, 1983)، وهو نمط رصدته الدراسات حتى في الأسواق المتقدمة، حيث تتجنب المصارف الإفصاح عن عواقب الحوادث التي تعرضت لها.

أما العلاقة السالبة مع الحجم فتخالف ما توصلت إليه معظم الدراسات (Ain et al., 2023; Hawashe, 2014; Singh, 2025) وما تتوقعه نظرية الوكالة. ولا ينبغي تفسيرها بأن الحجم يقلل الإفصاح، لأن الحجم والملكية متطابقان تماماً في العينة؛ فالأرجح أن الفرق يعكس نمط الملكية والحوكمة لا الحجم. فالمصرف العام الكبير ينشر قوائم مالية مقتضبة دون تقرير لمجلس الإدارة، بينما ينشر المصرف الخاص تقريراً سنوياً متكاملاً يتضمن أقساماً عن التقنية والحوكمة. ويتفق هذا التفسير مع ملاحظة البنك الدولي أن المصارف المملوكة للدولة لم تنشر قوائمها المالية لسنوات وأنها أضعف في ممارسات الحوكمة (البنك الدولي، 2020، ص. 9، 23)، ومع نظرية الإشارة التي تفترض أن المصارف الخاصة الأحدث تستخدم الإفصاح لتمييز نفسها وبناء الثقة (Spence, 1973).

وفيما يتعلق بالربحية، فإن غياب العلاقة يتسق مع نتائج Hawashe (2014) وAin et al. (2023)، ويخالف نتائج Kribat et al. (2013) وAlsadoun and Albaz (2025). ويُرجَّح أن ضعف ربحية القطاع عموماً، إذ بلغ العائد على الأصول على مستوى القطاع 0.7% عام 2023 (مصرف ليبيا المركزي، 2024، ص. 31)، يحد من قدرة هذا المتغير على تفسير التباين. كما يُلاحظ تذبذب إفصاح مصرف اليقين بين 2022 و2024، إذ تحوّل من وصف الضوابط التقنية إلى وصف هياكل الحوكمة، وهو ما يعكس غياب نموذج ثابت للإفصاح في هذا المجال، ويؤكد أن الإفصاح في غياب متطلبات إلزامية يظل رهيناً بتقديرات الإدارة من سنة إلى أخرى.

الخلاصة

سعت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح عن مخاطر تقنية المعلومات والأمن السيبراني في التقارير المنشورة للمصارف التجارية الليبية واستكشاف علاقته بالحجم والربحية والملكية ونوع المراجع الخارجي، من خلال مؤشر من خمسة وعشرين بنداً مستند إلى مبادئ لجنة بازل للمرونة التشغيلية ومتطلبات الإفصاح السيبراني الحديثة، طُبّق على كل التقارير التي أمكن الوصول إليها منشورةً خلال الفترة 2021–2024، فاقتصرت العينة على مصرفين وخمس مشاهدات، وهو ما يدل في ذاته على محدودية نشر التقارير السنوية في القطاع. وتبيّن أن مستوى الإفصاح منخفض جداً بمتوسط 9.6% ووسيط 4%، وأنه منعدم في بُعد الاستجابة والتعافي واستمرارية الأعمال وفي الإفصاح عن الحوادث وآثارها، وأن معظم ما يُفصح عنه أرقام محاسبية للاستثمار في الأنظمة لا معلومات عن المخاطر وإدارتها. وسجّل المصرف الخاص إفصاحاً أعلى من المصرف العام رغم صغر حجمه، دون أن تبلغ الفروق أو العلاقات مع الحجم والربحية مستوى الدلالة الإحصائية، وتعذّر اختبار أثر المراجع الخارجي لغياب تقريره عن معظم الوثائق المنشورة. وتخلص الدراسة إلى أن غياب

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

متطلبات إفصاح ملزمة، في قطاع شهد حوادث سيبرانية معلنة، يترك أصحاب المصالح دون معلومات كافية لتقييم المرونة التشغيلية للمصارف.

التوصيات

1. إصدار مصرف ليبيا المركزي منشوراً يحدد حداً أدنى ملزماً للإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني في التقارير السنوية.
2. إلزام المصارف بنشر تقاريرها السنوية كاملة على مواقعها، متضمنة تقرير مجلس الإدارة وتقرير المراجع الخارجي.
3. نشر التقارير بصيغة نصية قابلة للبحث لا بصيغة صور ممسوحة ضوئياً.
4. اعتماد مبادئ لجنة بازل للمرونة التشغيلية (2021) إطاراً مرجعياً للإفصاح والرقابة.
5. إدراج المخاطر التقنية والسيبرانية صراحةً ضمن إيضاح إدارة المخاطر في القوائم المالية.
6. الإفصاح عن الجهة المسؤولة عن أمن المعلومات ودور مجلس الإدارة في الإشراف عليه.
7. الإفصاح عن وجود خطط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث وتواريخ اختبارها.
8. الإفصاح عن الحوادث السيبرانية الجوهرية وآثارها دون التفاصيل التقنية الحساسة.
9. تعزيز الإفصاح في المصارف العامة بوصفها الأكبر حجماً والأوسع تأثيراً في القطاع.
10. إعادة تطبيق الدراسة على عينة أوسع حين تتاح تقارير بقية المصارف.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على التقارير المنشورة على الإنترنت والقابلة للقراءة النصية، فجاءت العينة صغيرة)مصرفان وخمس مشاهدات(، مما يحد من القوة الإحصائية للاختبارات ومن تعميم النتائج على القطاع، ويجعل نتائج اختبار الفرضيات استكشافية .كما أن تطابق متغيري الحجم والملكية في العينة يمنع الفصل بين أثريهما .ويقيس المؤشر غير المرجح وجود الإفصاح لا جودته أو عمقه، ولا يتحقق من صحة ما يُفصح عنه .وقد أُجري الترميز وفق قواعد مكتوبة ومبدأ التحفظ، ويُستحسن في الدراسات اللاحقة الاستعانة بمرمِّز ثانٍ مستقل وحساب معامل الاتفاق بينهما.

المراجع

أولاً :المراجع العربية

1. البنك الدولي) .2020 .(مراجعة القطاع المالي في ليبيا .مجموعة البنك الدولي https://documents1.worldbank.org/curated/en/099920112202134428/pdf/P1468280f03cb105d0921c0fc870cfc37c9.pdf
2. الشرق الأوسط) .2026 .(تسريب ملفات حكومية »حساسة «على »الدارك ويب «يستنفر الأجهزة الليبية .صحيفة العالم-العربي/شمال-افريقيا/https://aawsat.com/5290031. الشرق الأوسط
3. العربي الجديد) .2026، 9 يونيو .(هجوم سيبراني على مصرف ليبيا المركزي ...حسابات العملاء سليمة .العربي الجديد. https://www.alaraby.co.uk/economy/-حسابات-المركزي-ليبيا-مصرف-على-سيبراني-هجوم العملاء-سليمة
4. العشيبي، ب .ا .ف.، والوكيل، ن) .2023 .(مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية في المصارف التجارية :دراسة على القطاع المصرفي في ليبيا .المجلة العلمية لجامعة بنغازي، 36)1(https://doi.org/10.37376/sjuob.v36i1.3912
5. المصرف التجاري الوطني) .2021 .(التقرير السنوي لعام 2021)القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها .(طرابلس .المصرف التجاري الوطني https://services.ncb.ly/resources/documents/arabic%20annual%20report%202021_4f4f5be2-f8b2-cf3a-1821-e1ab3ff7518f.pdf
6. المصرف التجاري الوطني) .2022 .(التقرير السنوي لعام 2022 .طرابلس :المصرف التجاري الوطني https://services.ncb.ly/resources/documents/annual%20report%20arabic%202022_8b45d807-3351-5fed-5fca-75d457a29afe.pdf

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

7. المصرف التجاري الوطني. (2023). التقرير السنوي لعام 2023. طرابلس: المصرف التجاري الوطني. https://services.ncb.ly/resources/documents/arabic%20annual%20report%202023_152b5df0-991e-624e-015b-45b1acd9cfea.pdf

8. مصرف التجارة والتنمية. (2025، مايو). مصرف التجارة والتنمية ينشر قوائمه المالية لعام 2024 تعزيزاً لمبدأ الشفافية والإفصاح. https://www.bcd.ly/en/news/1/4

9. مصرف اليقين. (2022). التقرير السنوي الرابع لعام 2022م. طرابلس: مصرف اليقين. https://yaqeenbank.ly/annual-reports/

10. مصرف اليقين. (2024). التقرير السنوي لعام 2024. طرابلس: مصرف اليقين. https://yaqeenbank.ly/hysgge/2025/08/YB-ANNUAL-REPORT-2024-1.pdf

11. مصرف ليبيا المركزي. (2023). منشور رقم (1) لسنة 2023 بشأن دليل إجراءات مراجعة الحسابات الختامية للمصارف العاملة بليبيا. https://lawsociety.ly/?p=34130

12. مصرف ليبيا المركزي. (2024). أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف 2023. إدارة البحوث والإحصاء. https://www.cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/4/2024/06/Main-Financial-Data-and-Indicators-of-the-Libyan-Banks-2023.pdf

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Ain, N. H., Fernando, K., Kurniawan, B., & Sambuaga, E. A. (2023). Role of board composition on voluntary cybersecurity disclosure: Evidence of banking companies in Southeast Asia. Akuntabilitas: Jurnal Ilmu Akuntansi, 16(2), 125–138. https://doi.org/10.15408/akt.v16i1.35014

2. Alsadoun, A. A., & Albaz, M. M. (2025). The impact of cybersecurity risk disclosure and governance on firm value and stock return volatility. Journal of Governance & Regulation, 14(1), 194–205. https://doi.org/10.22495/jgrv14i1art18

3. Basel Committee on Banking Supervision. (2021a). Principles for operational resilience. Bank for International Settlements. https://www.bis.org/bcbs/publ/d516.htm

4. Basel Committee on Banking Supervision. (2021b). Revisions to the principles for the sound management of operational risk. Bank for International Settlements. https://www.bis.org/bcbs/publ/d515.htm

5. Basel Committee on Banking Supervision. (2021c). Newsletter on cyber security (BCBS Newsletter No. 25). Bank for International Settlements. https://www.bis.org/publ/bcbs_nl25.htm

6. Cooke, T. E. (1989). Disclosure in the corporate annual reports of Swedish companies. Accounting and Business Research, 19(74), 113–124. https://doi.org/10.1080/00014788.1989.9728841

7. DeAngelo, L. E. (1981). Auditor size and audit quality. Journal of Accounting and Economics, 3(3), 183–199. https://doi.org/10.1016/0165-4101(81)90002-1

8. Elsayed, D. H., Ismail, T. H., & Ahmed, E. A. (2024). The impact of cybersecurity disclosure on banks' performance: The moderating role of corporate governance in the MENA region. Future Business Journal, 10, Article 115. https://doi.org/10.1186/s43093-024-00402-9

9. Financial Stability Institute. (2022). Principles for operational resilience – Executive summary. Bank for International Settlements. https://www.bis.org/fsi/fsisummaries/op_resilience.htm

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

10. Gao, L., Calderon, T. G., & Tang, F. (2020). Public companies' cybersecurity risk disclosures. International Journal of Accounting Information Systems, 38, Article 100468. https://doi.org/10.1016/j.accinf.2020.100468
11. Haapamäki, E., & Sihvonen, J. (2026). Mandatory cybersecurity disclosure: Early evidence from 10-K reports. International Journal of Accounting Information Systems, 57, Article 100775. https://doi.org/10.1016/j.accinf.2026.100775
12. Hawashe, A. A. M. (2014). An evaluation of voluntary disclosure in the annual reports of commercial banks: Empirical evidence from Libya [Doctoral thesis, University of Salford]. Salford Repository. https://salford-repository.worktribe.com/output/1427143
13. Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. Journal of Financial Economics, 3(4), 305–360. https://doi.org/10.1016/0304-405X(76)90026-X
14. Kribat, M. M. J., Burton, B., & Crawford, L. (2013). Evidence on the nature, extent and determinants of disclosures in Libyan banks' annual reports. Journal of Accounting in Emerging Economies, 3(2), 88–114. https://doi.org/10.1108/20421161311288839
15. Krippendorff, K. (2018). Content analysis: An introduction to its methodology (4th ed.). SAGE Publications.
16. Li, H., No, W. G., & Wang, T. (2018). SEC's cybersecurity disclosure guidance and disclosed cybersecurity risk factors. International Journal of Accounting Information Systems, 30, 40–55. https://doi.org/10.1016/j.accinf.2018.06.003
17. Linsley, P. M., & Shrives, P. J. (2006). Risk reporting: A study of risk disclosures in the annual reports of UK companies. The British Accounting Review, 38(4), 387–404. https://doi.org/10.1016/j.bar.2006.05.002
18. Mazumder, M. M. M., & Hossain, D. M. (2022). Voluntary cybersecurity disclosure in the banking industry of Bangladesh: Does board composition matter? Journal of Accounting in Emerging Economies, 13(2), 217–239.
19. Sari, L., Adam, M., Fuadah, L. L., & Yusnaini. (2024). Determinant factors of cyber security disclosure: A systematic literature review. KnE Social Sciences, 9(14), 387–398. https://doi.org/10.18502/kss.v9i14.16113
20. Singh, H. (2025). Voluntary cybersecurity risk disclosures and firms' characteristics: The moderating role of the knowledge-intensive industry. Asian Journal of Accounting Research, 10(2), 168–185. https://doi.org/10.1108/AJAR-12-2023-0413
21. Spence, M. (1973). Job market signaling. The Quarterly Journal of Economics, 87(3), 355–374. https://doi.org/10.2307/1882010
22. Suchman, M. C. (1995). Managing legitimacy: Strategic and institutional approaches. Academy of Management Review, 20(3), 571–610. https://doi.org/10.5465/amr.1995.9508080331
23. U.S. Securities and Exchange Commission. (2023). Cybersecurity risk management, strategy, governance, and incident disclosure (Release No. 33-11216). https://www.sec.gov/files/rules/final/2023/33-11216.pdf
24. Verrecchia, R. E. (1983). Discretionary disclosure. Journal of Accounting and Economics, 5, 179–194. https://doi.org/10.1016/0165-4101(83)90011-3

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يُعطى البند (1) إذا ورد في التقرير ما يدل عليه صراحة ولو بجملة واحدة، و(0) إذا غاب أو ورد بعبارة عامة لا تخص تقنية المعلومات أو الأمن السيبراني (مثل: «يدير المصرف جميع المخاطر بكفاءة»). ولا يُحتسب البند الواحد أكثر من مرة.

الملحق (1): بنود مؤشر الإفصاح وقواعد الترميز

البند	الرقم	البُعد
إشراف مجلس الإدارة أو إحدى لجانه على مخاطر تقنية المعلومات/الأمن السيبراني	1	ب1
وجود لجنة لتقنية المعلومات أو لجنة توجيهية للتقنية	2	ب1
تحديد مسؤول/إدارة للأمن السيبراني أو أمن المعلومات	3	ب1
وجود سياسة لأمن المعلومات معتمدة من المجلس	4	ب1
أو تقارير دورية للمجلس (COBIT مثل) الإشارة إلى إطار لحوكمة التقنية	5	ب1
ذكر المخاطر السيبرانية/التقنية بوصفها فئة مخاطر مستقلة أو ضمن التشغيلية	6	ب2
وصف أنواع التهديدات)اختراق، فدية، تصيّد، حجب خدمة، احتيال إلكتروني(	7	ب2
الإفصاح عن مخاطر الأطراف الثالثة ومزودي الخدمات التقنية	8	ب2
وصف منهجية تقييم المخاطر التقنية أو سجل المخاطر	9	ب2
ربط المخاطر التقنية بإطار المخاطر التشغيلية أو رأس المال	10	ب2
وصف ضوابط أمنية تقنية)جدران حماية، تشفير، تحقق متعدد العوامل(	11	ب3
(إطار سويفت للأمن، PCI DSS، ISO 27001) الالتزام بمعايير	12	ب3
إجراء اختبارات اختراق أو تقييم ثغرات	13	ب3
برامج توعية وتدريب الموظفين على الأمن السيبراني	14	ب3
حماية بيانات العملاء وسريتها	15	ب3
وجود خطة للاستجابة للحوادث	16	ب4
وجود خطة لاستمرارية الأعمال أو التعافي من الكوارث	17	ب4
وجود موقع بديل أو نسخ احتياطي للبيانات	18	ب4
اختبار خطط الاستمرارية والتعافي	19	ب4
تأمين ضد المخاطر السيبرانية	20	ب4
الإفصاح عن وقوع حوادث أو عن عدم وقوع حوادث جوهرية	21	ب5
الأثر المالي أو التشغيلي للحوادث	22	ب5
حجم الاستثمار أو الإنفاق على التقنية/الأمن السيبراني	23	ب5
مخاطر القنوات الإلكترونية والتحول الرقمي	24	ب5
الخطط المستقبلية لتعزيز الأمن السيبراني	25	ب5

الملحق (2):مجتمع الدراسة وتصنيف الملكية

المصرف	م	الملكية الرئيسة	المقر	OWN
مصرف الجمهورية	1	عامة	طرابلس	1
المصرف التجاري الوطني	2	عامة	البيضاء	1
مصرف الصحارى	3	مختلطة تشارك فيها الدولة	طرابلس	1
مصرف الوحدة	4	مختلطة تشارك فيها الدولة	بنغازي	1

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مصرف شمال أفريقيا	5	مختلطة تشارك فيها الدولة	طرابلس	1
مصرف التجارة والتنمية	6	خاصة	بنغازي	0
مصرف الأمان للتجارة والاستثمار	7	خاصة	طرابلس	0
مصرف الوفاء	8	خاصة	طرابلس	0
مصرف الواحة	9	خاصة	طرابلس	0
مصرف الإجماع العربي	10	خاصة	بنغازي	0
مصرف السراي للتجارة والاستثمار	11	خاصة	طرابلس	0
مصرف المتوسط	12	خاصة	بنغازي	0
المصرف المتحد للتجارة والاستثمار	13	خاصة	طرابلس	0
المصرف التجاري العربي	14	خاصة	طرابلس	0
مصرف الخليج الأول الليبي	15	خاصة	طرابلس	0
*المصرف الليبي الخارجي	16	عامة	طرابلس	—
مصرف النوران	17	خاصة	طرابلس	0
المصرف الإسلامي الليبي	18	خاصة	طرابلس	0
مصرف اليقين	19	خاصة	طرابلس	0

المصدر: البنك الدولي (2020، ص. 30، الشكل 14). * مستبعد من العينة لطبيعة نشاطه الخارجي. يُحدَّث التصنيف إذا أظهرت تقارير 2023–2024 تغيراً في هيكل الملكية.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJH** and/or the editor(s). **SAJH** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).